الموارد المالية للعراق في العصر الساساني

براء اسماعيل فزع
جامعة الانبار / كلية الآداب / قسم التاريخ
baraa.ismaeel@uoanbar.edu.iq

الملخص:

إنَّ ارض العراق كانت منذ القدم موطن للحضارات القديمة، توازيها حضارة بلاد فارس، في المقابل ان الساسانيين قد اخضعوا العراق لحكمهم لوفرة الموارد وتوفر الارض الخصبة التي تقوم عليه النظم المالية وغيرها، ونتج عن ذلك ازدهار حضاري ، وخصوصا في الجانب الاقتصادي، خصوصا عند فتح العرب المسلمون للعراق واسقاطهم للدولة الساسانية، والتي نتج عنها تلاقح حضاري من الأنظمة والقوانين، والمصادر كثيرة ومتنوعة التي تناولت هذا الموضوع بدءا بكتب التاريخ العامة و الفتوح والبلدانيات والرحلات والجغرافيا وكتب التاريخ المبكرة والمسالك والممالك وكتب الخراج والأموال، والجانب الاقتصادي جانب يستحق الدراسة والبحث لفهم تاريخ العراق بين عهدي الدولة الساسانية والدولة العربية الإسلامية، حيث استفاد العرب من الفتح ما يهمنا من التنظيمات المالية والاقتصادية والإدارية التي وجدوها على أرض العراق في ظل الدولة الساساني.

الكلمات المفتاحية: (الموارد، النظام، الساساني).

The financial resources of Iraq in the Sasanian era

Baraa Ismaeel Fizaa

Anbar University / College of Arts / Department of History

Abstract:

Since ancient times, Iraq has been a homeland to ancient civilizations since old times, equal to the Persian civilization. On the other hand, the Sassanids have subjected Iraq to their rule due to the abundance of resources and the availability of fertile soil on which financial and other systems are based. This led to a civilized prosperity, especially in the economic sector when Muslim Arabs conquered Iraq and their overthrow of the Sasanian state, which resulted in a cultural cross-fertilization of systems and laws. There are many varied sources that dealt with this subject, starting with general history books, conquests, towns, travels, geography, early history books,

tracts, kingdoms, and books of tax and money. However, the economic sector deserves the study and research to understand the history of Iraq between the eras of the Sasanian state and the Arab Islamic state, where the Arabs benefited from the conquest of what concerns us from the financial, economic and administrative organizations that they found on the land of Iraq under the shadow of the Sasanian state.

Keywords: (resources, system, Sasanian).

المقدمة:

قامت على ارض العراق حضارات كبيرة تعود لآلاف السنين منذ القدم ، فارس كذلك حضارات موازية ، وقد أخضع الساسانيون أرض العراق لحكمهم ، وقد نشأ من تطور ذلك حالة حضارية ، اذ ظهر الدور الحضاري المتبادل في ارض العراق ، وخصوصا في الجانب الاقتصادي ، وعندما فتح العرب المسلمون العراق وأسقطوا الدولة الساسانية ، ورثوا هذا المزيج الحضاري من الأنظمة والقوانين، وقد دونت المصادر العربية التاريخية المبكرة تاريخ هذه المرحلة المتمثلة من حكم الدولة الساسانية لأرض العراق ، وهي مصادر كثيرة ومتنوعة بدءا بكتب التاريخ العامة و الفتوح والبلدانيات والرحلات والجغرافيا وكتب التاريخ المبكرة والمسالك والممالك وكتب الخراج والأموال، وهو جانب يستحق الدراسة والبحث لقراءة تاريخ العراق بين عهدي الدولة الساسانية والدولة العربية الإسلامية ، حيث استفاد العرب من الفتح ما يهمنا من التنظيمات المالية والاقتصادية والإدارية التي وجدوها على أرض العراق في ظل الدولة الساسانية ، واستمر تأثير العلاقات الحضارية في العراق حتى ظهور الدولة العباسية ، ولا بد من الإشارة إلى تأثير الكتاب والدواوين في الإدارة .

ويقوم هذا البحث على قراءة التاريخ الساساني في العراق من خلال المصادر العربية التاريخية المتنوعة ، خاصة وأن العرب كونوا كيانا سياسيا وحضاريا متميزا على أرض العراق وهو

مملكة الحيرة ، التي ارتبطت بدولة الساسانيين ، وهي مملكة متقدمة حضاريا قبل الإسلام عرفت بمدارسها وتعليم الخط الحيري للجوار ومنها مكة والحجاز .

خصص البحث للدراسة في الجانب الاقتصادي ، ومن الطبيعي ان تكون الإدارة من الموضوعات التي تبني عليها الدراسات الاقتصادية ، تضمن البحث النظام المالي في العصر الساساني والذي كان الحديث فيه عن الدواوين والنظام المالي وكذلك الحديث عن الخراج في الحيرة وتوابعها وايضا واردات الدولة الساسانية ونفقاتها وتكلمنا في هذا المبحث عن النقود في الدولة الساسانية وامارة الحيرة ، وموضوع الصيرفة في الحيرة.

المبحث الأول

النظام المالي في العصر الساساني

توافرت للعراق منذ اقدم العصور مقومات الازدهار في النواحي الاقتصادية في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، وقد ورث الساسانيون من اسلافهم الفرس أنظمة ومؤسسات، وأفادوا عند سيطرتهم على العراق من التجارة المتعاقبة منذ نشوء الدولة القديمة عند السومريين وحتى نهاية دولة الاشوريين، بقوانينها وانظمتها ومؤسساتها.

ـ الدواوين المالية

يعد لهراسب، كما قال الجهشياري: "اول من دون الدواوين، وحضر الاعمال والحسبانات (الحسابات) وجد في عمارة الارضين، وجباية الخراج"[١] ، اي ان الفرس قد اهتموا بالجانب المالي، وكان اردشير الأول يقول: "لا سلطان الا بالرجال، ولا رجال الا بالمال"[٢] ، وقد سارت الدولة الساسانية على ضبط الأمور المالية، لمعرفة الوارد والصادر[٣]، وهذه اهم الدواوين التي تعنى بالجانب المالي:

أولا: ديوان الخراج: وهو اقدم الدواوين في فارس، اهتم الملك (لهراسب) بديوان الخراج، وبذل جهده في عمارة الأرض؛ بسبب أنها المورد الكبير لديوان الخراج، يقول اردشير الأول: "الخراج عمود الملك"[٤]، وينصح سابور بن اردشير ابنه للاهتمام بمورد بيت المال الأول، وهو الخراج فيقول له: "واعلم ان قوام امرك بدور الخراج، ودوره بعمارة البلاد وبلوغ الغاية في ذلك يكون باستصلاح اهله بالعدل عليهم، والمعونة لهم"[٥] ، ويوصيه ان يختار على ديوان الخراج من هو من اهل البصر والعفاف والكفاية، فإذا خان او تعدى فيوصيه ان ينكل به، ويبالغ في عقوبته[٦].

ويعد حكام الدولة الفارسية من اكثر الحكام اهتماما بضريبة الخراج، وديوان الخراج من مهامه الأولى، تحديد الجباية المفروضة على الأراضي الزراعية، وتدوينها في سجلات خاصة[٧]، وكانت الدولة قد فرضت ضريبة الخراج، والدولة الساسانية عدت كل الأراضي ملكا لها، ولشاغلي هذه الأرض حق التصرف على ان يدفعوا خراجها؛ ويجب ان ندرس كيف كانت تجبى ضريبة الخراج ومقاديرها والتطورات التي اصابت هذه الضريبة.

ان الملوك قبل عهد كسرى الأول اعتمدوا طريقة المقاسمة في جباية الخراج[٨] "وكان ملوك فارس، قبل انو شروان يقاسمون الناس على ثمارهم وغلاتهم، فكان اكثر من يأخذونه الثلث واقله السدس ويأخذون فيما بين ذلك على قدر الشرب"[٩] أي حسب ما موجود من كمية المياه التي تصل الى الحقل.

والربع[١٠] – بفتح الراء – [١١] ولما حكم قباذ بن فيروز (٤٨٨ – ٥٣١م)، امر في اخر حكمه ان تمسح الأرض، سهلها وجبلها؛ ليصحح الخراج عليها[١٢].

فمسحت، الا انه هلك قبل ان تتم عملية المسح[١٣] وجاء (انو شروان ٥٣١ – ٥٧٩م) بعد أبيه (قباذ) فأتم ما بدأه أبوه من مسح الأرض، وغير طريقة استيفاء الخراج من خراج المقاسمة الى خراج المساحة، وهذا يحسب له؛ لان جباية الخراج بطريقة المقاسمة كانت تتسم بالعسف والظلم، مما كان يتسبب بكثير من الاضطرابات، وعدم الرضا من فئات الشعب الإيراني، وعموم الولايات التابعة للدولة الساسانية[١٤].

ان ضريبة الخراج كانت عالية قبل مجيء انو شروان، فهي الثلث كحد اعلى والسدس كحد ادنى[١٥]، وكان ذلك في عهد مؤسس الدولة (اردشير) وأخذها سابور بن اردشير (٢٤١ – ٢٧٢م) وقد أخذها الملوك الساسانيون، أي (النسبة بين الثلث والسدس) حتى مجيء قباذ بن فيروز (٤٨٨ – ٥٣١م) والإصلاحات الضريبية التي قام بها (انو شروان) تنسجم مع هذا الرجل، فهو يميل الى العدل ورفع الظلم عن كاهل الرعية من ضريبة الخراج، ولا سيما يحب ان يدعوه بـ (كسرى الخير)[١٦] لأنه قد امر ان يأتي عامة الناس؛ ليعرض عليهم ما نوى عليه من تخفيض لنسبة الخراج، ونسبة ما وضع على رؤوس أهل الجزية (ضريبة الرؤوس) وانه وضع

عنهم الوضائع (أي ما يأخذه من الخراج والعشور) وفي هذا إشارة الى انه خفضها من الثلث والسدس الى العشر[١٧].

بعد ان قاموا برفع مساحة الأرض له وعدة النخل والزيتون، فأشار إليه اعوانه ومستشاروه ان تكون الوضائع، على كل من يعصم الناس والبهائم، وهي سبعة: الحنطة والشعير والأرز والكرم والرطاب والنخل والزيتون[١٨]، فكانت اجراءاته تخص هذه المواد السبعة بتخفيض نسبة خراجها، لأنها ما يحتاجه الانسان والبهائم، فمقدار الخراج على كل جريب ارض مزروع بالحنطة والشعير درهما[١٩]، وعلى جريب ارض الكرم ثمانية دراهم[٢٠]، وعلى جريب ارض رطاب سبعة دراهم[٢١]، وعلى كل اربع نخلات فارسية درهما[٢٢] وعلى كل ست نخلات دقل مثل ذلك[٢٣]، وعلى كل ست أصول زيتون مثل ذلك[٢٤]، أي درهم واحد، ولم يضعوا على النخل، الا ما كان في بستان، اما المتفرق هنا وهناك، فلم يوضع عليه خراج، قال الطبري معلقا على هذا الاعفاء: "فقوي الناس في معاشهم"[٢٥].

ثم ان (انو شروان) قد امر اخراج الخراج في السنة في ثلاثة انجم[٢٦] أي تقسط ضريبة الخراج على أربعة أقساط في السنة، كما امر ان يعفى من دفع الخراج الذين اصابت زروعهم، او شيئا من غلاتهم آفة، بما يساوي مبلغ تلك الآفة[٢٧].

وهناك ضريبة أخرى تحصل من المترتبة عليهم، وتذهب الى ديوان الخراج، وهي ضريبة الرؤوس او الجزية، وكانت تقدر جزافا، وتؤخذ ممن ليس له نسب ملكي، واعفي من دفع الضرائب: الأطفال والنساء والشيوخ[٢٨]، وقد تم اصلاح ضريبة الرؤوس في عهد (انو شروان) إذ قسم الشعب حسب ملكياتهم التقريبية الى عدة طبقات، وقرر على كل طبقة مبلغا لجزية الرؤوس[٢٩].

وقد تخلص منها كل من: رجال الحرب ورجال الدين والكتاب والمستخدمون في إدارة الدولة، وجزية الرؤوس تؤخذ من الذين أعمارهم من سن العشرين الى الخمسين[٣٠]، ومقدار جزية الرؤوس: اثنى عشر درهما وثمانية دراهم وستة دراهم وأربعة دراهم حسب غنى الرجل وفقره[٣١].

الخراج في الحيرة وتوابعها:

ان الأراضي التي تتبع الحيرة، يجب ان تدفع عليها خراجا معلوما في كل عام، سواء كانت الأراضي زراعية او رعوية[٣٢]، وقد عين ملوك الحيرة رؤساء القبائل الموالية لهم لجباية هذا الخراج، كما يقوم بجبايته قيادات الفرق العسكرية والحكام التابعون للحيرة[٣٣]، وكان الخراج يؤخذ

من الماشية والاغنام، فالخراج يؤخذ من الحيوانات والإنتاج الزراعي[٣٤]، ولم اجد فيما لدي من مصادر معلومات عن مقدار هذا الخراج سواء من الناتج الزراعي او الحيواني.

ويبدو ان الساسانيين جعلوا في كل ولاية ديوان خاص للخراج، تظهر فيه واردات الولاية من ضريبة الخراج، وبعد ضبط مقدار الأموال، يحضر مالك الديوان كل سنة الى البلاط الملكي وهو يحمل اوراق السجلات التي فيها مبلغ الخراج في مدة عام، فيعرضها على الملك، وبعد تدقيقها، تختم بختم الملك، ثم يجريها[٣٥]، وكان خاتم الخراج لكسرى الأول منقوش عليه العدل[٣٦] والأموال المجباة تجمع في مكان يطلق عليه: (سراي شمره) وهو يشابه خزينة المال[٣٧].

وقد اهتم الساسانيون إدارة ديوان الخراج عناية خاصة، واشرفوا عليها عمليا واسندوها الى موظف كبير (الواستر بوشانلار) ليكون رئيسا لديوان الخراج المركزي، وهو ضمن التشكيلة الوزارية للدولة، وهو بمثابة وزير المالية[٣٨]، ويعمل تحت امرة (الواستر بوشانلار) عدد كبير من الكتاب والمحاسبين وجباة الضرائب، لان هذا الديوان بمثابة وزارة المالية في الوقت الحاضر.

ثانيا: ديوان بيت المال: وهو واحد من اهم المؤسسات المالية، الا وهو خزينة الدولة، فهو يقوم بمتابعة واردات الدولة، ويشرف على المصروف والنفقات، ويعمل فيه عدد كبير من الموظفين الكتاب والمحاسبين والخزنة، كما ان له فروعا في الولايات تقوم بتقديم كشف سنوي بواردات ونفقات الولاية وتسديد ما على الولاية من التزامات مالية للمركز، وهذا الديوان مثل البنك المركزي الوجود لدينا الان في وقتنا الحاضر[٣٩].

ثالثا: ديوان الزمام: وهو ديوان (التحقيق) كما يسميه: القلقشندي[٤٠]، وهو يقوم بالرقابة والتحقيق والتفتيش على جميع دواوين الدولة وضبط حساباتها (المالية) والاشراف على الأموال الواردة والصادرة في دواوين الولايات، وهو بمثابة ديوان الرقابة المالية في وقتنا الحاضر، ويتولاه موظف كبير بمرتبة وزير[٤١]، وتحت امرته موظفون ومحاسبون ومفتشون، يقومون بكتابات التقارير (على وجه السرية) الى رئيس الديوان، وبدوره يرفعها الى الملك ليبت فيما يراه مناسبا[٤٢]، وقال الحيدري: " ويبدو ان اتساع الدواوين قد دفع الحكومة المركزية الى إيجاد نظام رقابي يضمن سيطرة المركز على الأطراف، لا سيما في الجوانب المالية والحسابية، ولهذا تم استحداث ديوان الزمام"[٤٣].

رابعا: ديوان الارزاق: وهي ما تعطى للمقاتل واهله من المواد العينية في الشهر فضلا عن راتبه وهذا امتياز تمنحه الدول، ومنها الدولة الساسانية لمقاتليها، وهو يشبه نظام العطاء، الذي اعتمده الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) (ت ٢٤هـ / ٦٤٤م)، مع ملاحظة ان ديوان الارزاق يعطي الارزاق والأغذية للجنود وعوائلهم، ولكن ديوان العطاء الذي انشأه الخليفة عمر يعطي جميع المسلمين ومعهم اهل الذمة من يهود ونصارى، وقد ذكر ابن الاثير، ان كسرى انو شروان كان يعطي (الاسرى) الذين جلبهم من (انطاكيا) ارزاقهم[٤٤].

خامسا: ديوان الاقطاعات: ويتولى هذا الديوان الاشراف على الارض التابعة للدولة الساسانية[٤٥]، ويطلق عليها: (داسجيرد الملوك)[٤٦]، وقد آلت هذه الأراضي للدولة عن طريق المصادرة

والاحتلال العسكري او وفاة مالكيها، الذين ليس لهم وارث[٤٧] ويشرف على هذا الديوان موظف يطلق عليه (رئيس ضياع الملك) وواردات هذا الديوان تدخل الخزينة المركزية والملك الساساني يباشر هذا الضياع بشكل مباشر ويتابعها، وله خاتم نقشه (العمارة)[٤٨] وارداته كانت تشكل موردا مهما للدولة.

سادسا: ديوان المصادرات: ونقصد به ما يصادر من قبل الدولة الساسانية عن الوزير او غيره، وكان الملك (يزدجرد الثاني) يختلق الذرائع ليصادر أموال الناس [٤٩]، فمثلا كانت عقوبة الاختلاس والتقصير في الواجب الوظيفي، او خيانة الملك والدولة، مصادرة أموال من ثبت بحقهم هذه الجرائم[٥٠]، وتودع الأموال بعد مصادرتها في خزينة الدولة، وقد رافقت هذه المصادرات، فساد مالي، فقد اطلق كسرى الثاني يد حارسه (زاد فرخ) في مصادرة أموال الرعية[٥١]

سابعا: ديوان الاستيفاء: وهذا الديوان مهمته جباية الضرائب، باستثناء الضريبة الخاصة بالخراج والجزية فمهمة جمع الضريبتين من قبل ديوان الخراج[٥٢] ولم نجد في المصادر التاريخية التي اطلعنا عليها معلومات كافية عن الأموال التي يقوم بجبايتها، وذهب كرستنسن الى ان هذه الضرائب هي ضرائب استثنائية تلجأ اليها الدولة في حالة الحرب، وتأخر جباية ضريبة الخراج، وهذه الضرائب الاستثنائية تؤخذ من الأقاليم الغنية مثل مدينة بابل[٥٣].

المبحث الثاني

الإيرادات والنفقات

قد بقي العراق تحت السيطرة الساسانية من سنة (٢٢٦/٢٢٤ – ٦٥١م) أي ما يقارب اكثر من ٤٠٠ سنة، فلا يمكن بأي شكل من الاشكال، ان تبيان الإيرادات والنفقات خلال هذه الفترة الطويلة، أي ما يدخل الخزينة وما يخرج منها، في العراق او حتى في الدولة الساسانية المسيطرة عليه، بسبب الحروب والغارات المستمرة بين الساسانيين وأهل العراق واهل الشام واهل الجزيرة واهل اليمن فلم تبق الا القليل جدا من الوثائق والسجلات المالية والإدارية، ومعرفة الصادرات والواردات للحكم على اقتصاد الدولة الساسانية والاقاليم التابعة لها سواء بالقوة او الضعف.

ولكن هناك معالم لمعرفة اقتصاديات الدولة الساسانية، وهناك مؤشرات ودلالات تميز هذا الاقتصاد، في ضوء ازدهاره في مجالات الزراعة والصناعة والنشاط التجاري، ان هذه الدولة قد وضعت يدها على العراق، المزدهر بخيراته وخصوبة ارضه ووفرة مياهه، وله ارث عظيم من الحضارة، وقد بينا ان الساسانيين إذا ضاقت بهم سبل المال، ودفعتهم الحاجة إليه، فقاموا بفرض الضرائب الاستثنائية على إقليم بابل[٥٤].

إيرادات الحيرة:

لقد كانت الحيرة ومدنها العراقية، في اوج نشاطها الزراعي والحرفي والتجاري، ولا ينكر تأثرها بالحضارة الفارسية، وما حولها من الغساسنة واليمن والجزيرة والروم، وإذ اردنا ان نتكلم عن اقتصادها ووضعها المالي، فلا بد ان نبين اهم الموارد المالية، التي عززت اقتصادها في ذلك الوقت.

- ان إيرادات خراج الأرض والاقطاعات، والخراج يفرض على المراعي، ونحن لا نملك أرقاما بمقادير مجموع هذه الإيرادات المهمة، والذي هو رأس الاقتصاد في الحيرة؛ ولكن عارف

عبدالغني ذكر ان مقادير هذا خراج يقدر بـ (٣٣٥٠٠٠) درهما[٥٥]، وقال عنه: "هو مبلغ ضخم بالنسبة للحيرة حتى لو كان ثلث هذا المبلغ"[٥٦].

- ان ما تستولي عليه الحيرة من الغزو، فالحيرة عاشت حياتها في الغزو على العرب، وعلى الغساسنة، او على الرومان، او على الفرس في موقعة ذي قار مثلا، ففي احدى الغزوات تم اسر (٤٠٠) فتاة في احدى الكنائس في حمص، وغنائم أخرى تمثلت بالأموال العينية والدواب من جمال وخيول ومواد عينية من المحاصيل الزراعية[٥٧]، كما لا ننسى الذهب وتدفقه الى خزينة الحيرة من الرومان، لحمايتهم طرق التجارة، او لدفع فدية الاسرى، ففي أدى الغزوات وقع في الاسر قائدان رومانيان، تم اسرهما من قبل ملوك الحيرة[٥٨]، ولا توجد معلومات حول قيمة هذه المواد التي استحصلها ملوك الحيرة[٥٩]، وقد ذكرت المستشرقة الروسية (بيفو لأبولسكايا) ان العادة جرت بيع الاسرى كرقيق، وكان اسرى الحرب سلعة مربحة، بل لعلها كانت اربح السلع على الاطلاق[٦٠].

ومن اكثر الواردات في الحيرة ما يأتي الى أهل الحيرة من التجارة، وهو ما يبيعه تجار الحيرة في الأسواق المحلية ، ومورد اخر يأخذه ملوك الحيرة من التجارات التي تدخل الى الحيرة، مثل رسوم البضائع والسلع الداخلة الى سوق الحيرة[٦١].

النفقات:

لم نعثر على اي إشارة الى وفرة سجلات توثق لنا وتدون ما تنفقه الحيرة من أموال، وإذا كانت هذه الاموال موجودة، فهي ذمة الضياع.

واردات ونفقات الدولة الساسانية:

ان واردات الدولة الساسانية ونفقاتها؛ مهمة لدراسة الأنظمة المالية الخاصة واثرها في عمليات التوسع والاستحواذ او مقابلة الاجتياحات والحروب، التي تقوم بها الدول المجاورة مثل دولة الروم بشكل خاص ثم الأقاليم العربية في اليمن والعراق والبحرين، وكذلك المعارضات السياسية من داخل الدولة بسبب الصراع على السلطة، وما وجد في ضمائر الملوك الساسانيين ان لا سلطان يدوم الا بالمال والجنود[٦٢]، وأوصى الملك سابور الأول ابنه هرمز الأول (٢٧٢-٢٧٣م) قائلا: "واجمعوا الأموال من جوهها فأنها حلية الملوك"[٦٣].

الواردات:

كان اعتماد الدولة في إيراداتها على:

١- الخراج: مقدار الضرائب التي فرضت على الأراضي والبيوت، وايضا الضرائب الشخصية، وهذه الضريبة تحدد مرة واحدة بمبلغ سنوي معلوم[٦٤]، ان السلطة القائمة قد تجمعه من دافعي الضريبة[٦٥]، وإذا اعتمدت الظروف لهذه الدولة كقيام الحرب، الى فرض الضرائب الاستثنائية، وهذه الضرائب دائما ما تؤخذ من الأقاليم الغربية وخصوصا العراق (بابل)[٦٦]، وقد تواجه هذه الضرائب بالاحتجاج والتمرد، حتى إذا جاء ملك جديد، لم يجد وسيلة تقربه من الشعب غير تخليص الشعب من الضرائب، خاصة ضريبة الخراج والجزية، فقد اعفى الملك (بهرام الخامس)

(٤٢٠-٤٣٨م) شعبه من الضرائب التي لم تجمع ومقدارها (٧٠ مليون) من الدراهم، وامر بترك ثلث من الضريبة في السنة التي اعتلى فيها العرش[٦٧]، واعفى الملك فيروز شعبه اثناء موسم القحط من ضريبة الخراج والجزية[٦٨]، واعفاهم من دفع الأموال للمنفعة، واعفاهم من اعمال السخرة[٦٩].

٢. الهدايا والهبات: يقول كرستنسن عن مصدر هذه الهدايا: "منها التحف التي تقدم للملك – جبرا– في عيدي: النوروز والمهرجان"[٧٠]، ويرى العابد ان هذه الهدايا هي هدايا قسرية: "يقدم فيها افراد الشعب هدايا قسرية الى الملك، خاصة في عيدي النيروز والمهرجان، وتعد هذه ضرائب تضاف الى خزينة الملك، الذي كان يتمتع بأملاكه الهائلة التي تضم غلات الأراضي الزراعية، ومناجم المعادن، واخشاب الغابات"[٧١].

ويشير الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ/٨٦٩م) الى ان الهدايا تسجل في دواوين خاصة[٧٢]، وهذه الهدايا هي هدايا ثمينة تصل من ملوك الدول المجاورة في فترات السلم، وارسالها يدل على ولائهم وطاعتهم[٧٣] ومن هذه الهدايا، هدايا الامبراطور البيزنطي الى الملك سابور الثاني، وهي حمل ٦٠ جملا من الجواهر والثياب ومعها ٣٠ ألف دينار[٧٤]، وهدايا ملك الهند الى كسرى الأول التي ضمت احمال من الذهب والفضة والبخور والكافور، وأنواع من الجواهر[٧٥].

وقد ارسل الامبراطور البيزنطي (موريق) الى الملك كسرى الثاني كثير من الهدايا بمناسبة مولوده الجديد (قباذ الثاني) وقد ضمت ١٠٠ جمل من الدراهم ٥٠ جملا من الدنانير ومئتي جمل من الثياب، وتماثيل مصنوعة من الذهب، وحوضا معمولا من الذهب ومرصعا بالجواهر[٧٦]، وكان الملك الساساني امر بإحضار ما يصله من الهدايا، ويشاهدها فيوزع منها ما يشاء، ويودع في الخزينة ما يشاء[٧٧].

٣. غنائم الحرب: ان هذه الغنائم قد حصل عليها الساسانيون في حروبهم في المشرق والمغرب، وهذه بعض غنائم الحرب التي دخلت الى خزينة الساسانيين:

- غنائم من جواهر ونفائس، ضمها الملك (بهرام الخامس) (٤٢٠-٤٣٨م) بعد الفوز الذي حققه على خاقان الترك.

- وغنم الملك (قباذ الأول) (٤٨٨-٥٣١م) كنوزا واموالا كثيرة بعد سيطرته على مدينة (أمد) وعائدتها الى الكنيسة في المدينة[٧٨]، واستولى ملك كسرى الأول على غنائم كثيرة واموال وذخائر، بعد سيطرته لمدن الشام: حلب وانطاكيا[٧٩].

واستحصل على أموال كثيرة من اليمن بعد طرد الاحباش منها[٨٠]، وفي عهد الملك هرمز الرابع حصل الساسانيون على أموال كثيرة وكنوز عظيمة[٨١]، اما في عهد كسرى الثاني، احصيت

أموال الصلح والغنائم فقط فوجد أنها: ٤ ملايين بدرة ذهب، و٢٠ ألف بدرة فضة، وجواهر وامتعة كثيرة[٨٢].

٤. التجارة والرسوم الكمركية: وقد ضمت خزينة الدولة الساسانية بأموال كثيرة، بعد أخذ الضرائب المفروضة على صادرات وواردات المتحصلة من التجارة، وهذا ان دل على شيء فيدل ان الساسانيين اهتموا بالأنشطة التجارية فنظموها تنظيما دقيقا، واهتموا بالطرق بين العاصمة والاقاليم التابعة لها، واهتمت أيضا بشبكات الطرق البرية والبحرية، وان نشير الى معاهدة الصلح التي عقدت عام (٤٢٢م) في عهد الملك بهرام الخامس بين الدولتين الساسانية والبيزنطية والتي ساعدت بدورها على تنظيم التجارة، فتضاعفت ضريبة المرور[٨٣] وفي عهد كسرى الأول (٥٣١-٥٧٩م) عقدت معاهدة الصلح بين الساسانيين والبيزنطيين عام (٥٦٢م) وقد شملت الفقرة السابعة منها: (ان يلتزم تجار الدولتين بالمرور عبر المناطق الكمركية التي خصصتها هذه المعاهدة وهما مدينتا نصيبين ودارا، وقد الزمت المعاهدة بمنع التجار البيزنطيين من الدخول الى الأراضي الساسانية الا بتصريحات او تأشيرات دخول)[٨٤].

الخاتمة:

من الله تعالى على العراق عرفت النظام المالي الذي تطور واصبح من اقوى الانظمة التي تضاهي الروم ، ونظرا لازدهار الزراعة والصناعة والتجارة والادارة ، قامت المؤسسات المالية وتتمثل بالدواوين المالية وديوان الخراج ، ونشأت في الحيرة مصارف للصيرفة ، وتعاملت الحيرة بالنقود ، واغلبها ما كان سائدا من نقود في الدولة الساسانية

ومن الرقي الذي وصل اليه النظام المالي الذي ازدهر في الحيرة وما يتبعها ، نستنتج ان المجتمع العربي في الحيرة ، مع ما كان من اطياف اخرى من المجتمعات كان مجتمعا متماسكا فيما بينه ، على ان الغالب فيه هم العرب ، ويحكمه الساسانيون، وفيه مكونات وشرائح اجتماعية ، روم ويونان يدينون بالنصرانية ، وهم من الاسرى الذين خلفتهم الحروب بين الروم والفرس، او استحبوا المقام في الحيرة والكوفة للعمل او التجارة ، اما المجتمع الساساني فهو مجتمع طبقي، بل ظاهر الطبقية . وظهرت بين اهل الحيرة المذاهب والعقائد والاديان المختلفة ، فالعرب فشت فيهم عقيدة الشرك بالله وعبادة الاصنام والاوثان ، ولكن الكثير من اهل الحيرة كانوا على دين النصرانية ؛ بل الكنائس والاديرة كانت منبثة في الحيرة واماكن اخرى من العراق .

كما ان انتشار الدواوين المالية في العراق في العصر الساساني اصبح يشكل مصدر قوة للمجتمع العراقي آنذاك فاصبح يسيطر على نفقاته الخاصة دون الرجوع الى احد للاستعانة بخبراته ، اضافة الى ذلك اعطى المجتمعات نظام نقدي يستطيعون من خلاله السيطرة على المعيشة والتحكم بالغلاء الذي ينتج عن التضخم في العراق ابان حكم الدولة الساسانية.

كل ما سبق نستنتج منه ان الموارد المالية في العراق في ذلك الوقت قد فتحت العيون على بلد مثل العراق لوفرة الخيرات وتواجد النظام المالي المميز الذي يوجد فيه ، اضافة ترتيب هذا النظام بشكل يجعله هدف الكثير من الدول الاخرى.

الهوامش والمصادر:

١الجهشياري: أبو عبدالله محمد بن عبدوس (ت: ٣٣١هـ / ٩٤٣م)، الوزراء والكتاب، حققه ووضع فهارسه: مصطفى السقا وإبراهيم الابياري وعبدالحفيظ شلبي، ط١، مطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده، القاهرة، ص٢.

٢ الثعالبي: أبو منصور عبدالملك بن محمد (ت: ٤٢٩هـ / ١٠٣٨م)، تاريخ غرر السير المعروف بكتاب اخبار ملوك الفرس وسيرهم، طبعة طهران، ١٩٦٣م، ص٤٨٢.

٣ الحيدري: علي هادي حمزة، التنظيمات الإدارية في الدولة الساسانية ٢٢٤ – ٢٢٦ / ٦٥١م، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، سنة ١٤٣٢هـ / ٢٠١١، ص٢٣١.

٤ الثعالبي: تاريخ غرر السير، ص٤٨٣.

٥ الجهشياري: الوزراء والكتاب، ص٦.

٦ المصدر نفسه: ص٥ – ٦.

٧ الحيدري: التنظيمات الإدارية في الدولة الساسانية، ص٢٣٢.

٨ الجهشياري: الوزراء والكتاب، ص٤، عبد الغني: تاريخ الحيرة، ص٢٤١، محل: سالم احمد، العلاقات العربية الساسانية، ط١، عمان، الاردن، ص٧٢.

٩ الجهشياري: الوزراء والكتاب، ص٤.

١٠ الجهشياري: الوزراء والكتاب، ص٤.

١١ الربع: بفتح الراء: المنزل او المحلة، الوزراء والكتاب، ص٤، هامش رقم:٥.

١٢ الجهشياري: الوزراء والكتاب، ص٤.

١٣ الطبري: محمد بن جرير (ت:٣١٠هـ)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، ج٢، ط٢، دار المعارف، مصر، د.ت، ص١٥٠، وينظر الجهشياري: الوزراء والكتاب، ص٥.

١٤ محل: العلاقات العربية والفارسية، ص٧٣، نقلا عن: كفاني: محمد عبدالسلام: في ادب الفرس وحضارتهم، دار النهضة، بيروت، ١٩٧٠، ص٤١.

١٥ الطبري: تاريخ، ج٢، ص١٥٠.

١٦ المسعودي: علي بن الحسين (ت: ٣٤٦هـ)، مروج الذهب، ج١، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٢٧٧.

١٧ الطبري: تاريخ، ج٢، ص١٥١.

١٨ المرجع نفسه: ج٢،ص١٥١، المسعودي: مروج الذهب، ج١، ص٢٧٧.

١٩ الطبري: تاريخ، ج٢، ص١٥١.

٢٠ الطبري: تاريخ، ج٢، ص١٥١، المسعودي: مروج الذهب، ج١، ص٢٧٧.

٢١ الطبري: تاريخ، ج٢، ص١٥١، المسعودي: مروج الذهب، ج١، ص٢٧٧.

٢٢ الطبري: تاريخ، ج٢، ص١٥١، المسعودي: مروج الذهب، ج١، ص٢٧٧.

٢٣ الطبري: تاريخ، ج٢، ص١٥١، والدقل: هو اردأ أنواع التمر.

٢٤ الطبري: ج٢، ص١٥١.

٢٥ المصدر نفسه: ج٢، ص١٥١.

٢٦ الطبري: ج٢، ص١٥١.

٢٧ المصدر نفسه: ج٢، ص١٥٢.

٢٨ الطبري: تاريخ، ج٢، ص١٥١، بيرنيا: حسن ، تاريخ ايران القديم، ترجمة : نور الدين عبد المنعم ، ط١ ، المركز القومي للترجمة ، ص٣٩٩.

٢٩ بيرنيا: تاريخ ايران القديم، ص٣٩٩.

٣٠ بيرنيا: تاريخ ايران القديم، ص٣٩٩، وينظر: الطبري: تاريخ، ج٢، ص١٥١.

٣١ الطبري: تاريخ، ج٢، ص١٥١.

٣٢ عبدالغني: تاريخ الحيرة، ص٢٤٢.

٣٣ عبدالغني: تاريخ الحيرة، ص٢٤٢.

٣٤ المصدر نفسه: ص٢٤٤.

٣٥ البلاذري: احمد بن يحيى بن جابر (ت:٢٧٩هـ/٨٩٢م) ، فتوح البلدان، دار الكتب العلمية ، (د.م ، ٢٠٠٠م) ، ص٢٧٦، الحيدري: التنظيمات الإدارية في الدولة الساسانية، ص٢٣٧.

٣٦ المسعودي: مروج الذهب، ج١، ص٢٧٧، ينظر: الجهشياري: الوزراء والكتاب، ص١-٢.

٣٧ الدينوري: ابو حنيفة احمد بن داود (ت: ٢٨٢هـ/٨٩٥م) ، الاخبار الطوال، مطبعة ليدن ، (ليدن ، ١٨٨٨م) ، ص١٢٢ ، الحيدري: التنظيمات الإدارية في الدولة الساسانية، ص٢٣٨

٣٨ ١كرستنسن:ارثر ، ايران في عهد الساسانيين، ترجمة : يحيى الخشاب ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، (لبنان ، د.ت) ، ص١١٠، الحيدري: التنظيمات الإدارية في الدولة الساسانية، ص٢٣٨-٢٣٩.

٣٩ البلاذري: فتوح البلدان، ص٢٧٥، الحيدري: التنظيمات الإدارية في الدولة الساسانية، ص٢٣٩-٢٤٠.

٤٠ ١القلقشندي : احمد بن علي (ت: ٨٢١هـ) صبح الاعشى صناعة الانشا ، تحقيق : يوسف علي طويل ، ط١ ، دار الفكر ، (دمشق ، ١٩٨٧م) ،: ج٣، ص٥٦٦

٤١ القلقشندي: صبح الاعشى، ج٣، ص٥٦٦، الحيدري: التنظيمات الإدارية في الدولة الساسانية، ص٢٤٢.

٤٢ الثعالبي: تحفة الوزراء، تحقيق: حبيب علي الراوي وابتسام مرهون الصفار، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م، ص٨٤، وينظر: البلاذري: فتوح البلدان، ص٢٧٦.

٤٣ الحيدري: التنظيمات الإدارية في الدولة الساسانية، ص٢٤٢.

٤٤ الطبري: تاريخ، ج٢، ص١٤٩، الكامل في التاريخ: ج١، ص٢٥٨.

٤٥ الحيدري: التنظيمات الإدارية في الدولة الساسانية، ص٢٤٤، نقلا عن: الحديثي: قحطان عبدالستار: ارباع خراسان، ص٩٦.

٤٦الحيدري: التنظيمات الإدارية في الدولة الساسانية، ص٢٤٤.

٤٧ المرجع نفسه: ص٢٤٤.

٤٨ المسعودي: مروج الذهب، ج١، ص٢٧٧.

٤٩ الحيدري: التنظيمات الإدارية في الدولة الساسانية، ص٢٤٦، نقلا: ابن البلخي: فارس نامه، ص٧٥.

٥٠ كرستنسن: ايران في عهد الساسانيين، ص٢٧٤.

٥١ الفردوسي: أبو القاسم منصور (ت: ٩٣٥هـ/١٠٢٠م)، الشاهنامة، ترجمة البنداري، ص٢٤٦.

٥٢ الطوسي: نظام الملك (ت: ٤٨٥هـ/١٠٩٢م)، سياسة نامت: ترجمة: يوسف حسن بكار، دار القدس، بيروت، بدون تاريخ، ص(سيشار له لاحقا: الطوسي: نظام الملك).

٥٣ كرستنسن: ايران في عهد الساسانيين، ص٢٧٤.

٥٤ كرستنسن: ايران في عهد الساسانيين، ص٢٧٤.

٥٥ عبدالغني: تاريخ الحيرة، ص٢٣٨، نقلا عن: مجلة العرب، ج١، السنة السابعة، ص٨٦٦.

٥٦ عبدالغني: تاريخ الحيرة، ص٢٣٨.

٥٧ عبدالغني: تاريخ الحيرة، ص٢٤٩

٥٨ عبدالغني: تاريخ الحيرة، ص٢٥٠.

٥٩ عبدالغني: تاريخ الحيرة، ص٢٥٠.

٦٠ بيفو لأبولسكايا: العرب على حدود ايران وبيزنطة، ترجمة: صلاح الدين عثمان، الكويت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص٢٩٢. (وسيشار اليه لاحقا: بيفولا: العرب على حدود ايران وبيزنطة).

٦١ عبدالغني: تاريخ الحيرة، ص٢٥٢.

٦٢ الثعالبي: الغرر في سير الملوك، ص٤٨٢.

٦٣ الحيدري: التنظيمات الإدارية في الدولة الساسانية، ص٢١٨، نقلا عن: نهاية الارب، ص٢٠٥، (كتاب مجهول).

٦٤ كرستنسن: ايران في عهد الساسانيين، ص١١٢.

٦٥ كرستنسن: ايران في عهد الساسانيين، ص١١٢.

٦٦ كرستنسن: ايران في عهد الساسانيين، ص١١٢.

٦٧ الفردوسي: الشاهنامة، ترجمة: البنداري، ج٢، ص١٠٤.

٦٨ الطبري: تاريخ، ج٢، ص٨٣.

٦٩ كرستنسن: ايران في عهد الساسانيين، ص١١٣.

٧٠ الطبري: تاريخ، ج١، ص٤٥٤، العابد: معالم تاريخ الدولة الساسانية، ص١١٦.

٧١ كرستنسن: ايران في عهد الساسانيين، ص١١٣.

٧٢ الجاحظ: عمرو بن بحر (ت: ٢٥٥هـ/٨٦٩م) ، التاج في اخلاق الملوك، تحقيق: احمد زكريا باشا، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩١٤م، ص١٤٨.

٧٣ الجاحظ: المحاسن والاضداد، مطبعة السادة، مصر، ١٩١٢م، ص٢٧٠-٢٨٠.

٧٤ الفردوسي: الشاهنامة، ج٢، ص٧٠.

٧٥ المصدر نفسه: ج٢، ص١٤٧، وينظر: المسعودي: مروج الذهب، ج١، ص٢٧٦.

٧٦ الفردوسي: الشاهنامة، ج٢، ص٢٣١، القلقشندي: صبح الاعشى، ج٢، ص٦٠.

٧٧ البيروني: أبو الريحان محمد بن احمد (ت: ٤٤٠هـ/١٠٤٧م)، الاثار الباقية عن القرون الخالية، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص١٨٨، (سيشار اليه لاحقا: البيروني: الاثار الباقية).

٧٨ الحيدري: التنظيمات الادارية في الدولة الساسانية، ص٢٨٠، نقلا عن: بركوبيوس، جنكهاي ايران وروم، ص٤٠-٤١.

(Amidd) وهي الآن ديار بكر في الجزيرة الفراتية، لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ص١٤٠.

٧٩ الدينوري: الاخبار الطوال، ص٢٥٣، (طبعة دار الكتب العلمية سنة ٢٠٠١).

٨٠ نولدكه: ثيودور، تاريخ ايرانيان وعربها، در زمان ساسانيان، ترجمة: عباس زرياب، فرهتكي، ١٣٧٨هـ، ص٢٥٣، الحيدري: التنظيمات الإدارية في الدولة الساسانية، ص٢٨١.

٨١ الفردوسي: الشاهنامة، ترجمة: البنداري، ج٢، ص١٨٩.

٨٢ الحيدري: التنظيمات الإدارية في الدولة الساسانية، ص٢٨٢، البدرة: الكيس الذي فيه عشرة آلاف درهم، الرازي: مختار الصحاح، مادة: (ب د ر)، ص٣١.

٨٣ كرستنسن: ايران في عهد الساسانيين، ص٢٦٧، العابد: معالم تاريخ الدولة الساسانية، ص٦٢.

٨٤ سلطان: طارق فتحي، تاريخ الدولة الساسانية، ط١، دار الفكر ناشرون وموزعون / عمان، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، ص٢٠٣.